عبد المنعم علي عيسى

ما بعد القرار 8914

في ٧ أيار المنصرم عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعاً طارئاً بالقاهرة صدر عنه القرار ٨٩١٤ الذي نص على «المساهمة في إيجاد مخرج للأزمة السورية برفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق، ويحقق تطلعاته المشروعة بالانطلاق نحو المستقبل، ويضع حداً للأزمة الممتدة التي تعيشها البلاد، وللتدخلات الخارجية في شؤونها، ويعالج آثارها المتراكمة والمتزايدة من إرهاب ونزوح ولجوء.. وغيرها»، والمقطع السابق الذي ورد ذكره في حيثيات القرار يشير بوضوح إلى ضرورة وجود «خطة عربية متكاملة» لا تقف عند عودة سورية إلى محيطها الطبيعي الذي تكلل باستعادتها لمقعدها في «قمة جدة» في ١٩ أيار الماضي، وإنما يتعداه إلى ضرورة تكثيف الجهود لتسويق ذلك المسار دولياً، أميركياً وأوروبياً بالدرجة الأولى، بعدما رحبت به الدول الإقليمية ومعها روسيا والصين، حيث تبدو ضرورة الفعل هنا ناجمة عن الاستعصاء العالمي الحاصل راهناً بفعل الصراع الدائر في أوكرانيا، والضرورة إياها تبرز أيضاً من استحالة الوصول إلى توافق دولي موحد تجاه الأزمة السورية بفعل ذلك الاستعصاء أنف الذكر، فيما الجهود هنا تهدف إلى محاولة «تحييد» الأزمة السورية عن مخرجات ذلك الصراع وما يمكن أن يؤول إليه في مراحله اللاحقة التي يبدو وكأنها على موعد مع تطورات من الصعب التنبؤ بمآلاتها.

تدرك الرياض، التي تقود تلك المبادرة – الخطة، أن من شأن تسويق هذه الأخيرة غربياً أن يعطي الفعل زخماً يبدو لازماً لنجاحه أو لتمام نجاحه بدرجة أدق، وكذا يمنحه «تحصيناً» من هبوب رياح لا شك في أن الولايات المتحدة قادرة على إثارتها بدرجة قد تصبح معوقاً للأمر الذي قد يطول، وهو سيطول فعلاً، من الطريق الذي يسعى العابرون عليه في سيرهم ذاك إلى «تبريد» أجواء المنطقة التي ارتفعت حماوتها، قبيل حمو عقد أو يزيد، لدرجات كانت تهدد بثور كل المكاسب التي حققتها دول المنطقة منذ منتصف القرن الماضي الذي شهد نيل هذه الأخيرة استقلالها على التوالي.

رصدت تقارير عديدة، منها ما هو صادر عن مواقع إعلامية أميركية، جهوداً دبلوماسية عديدة قامت بها دول مثل السعودية والكويت والأردن إضافة إلى سلطنة عُمان، والجهود إياها قامت بها سفارات تلك الدول في الولايات المتحدة وكذا داخل بلدان الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على حد سواء، وفي السياق أشارت تلك التقارير إلى أن ثمة توافقاً جرى بين تلك الأطراف غداة اجتماع سفراء «الرباعية» في واشنطن مطلع الأسبوع الماضي على ضرورة «التحدث مع مراكز صنع القرار الأميركي بلغة واحدة، وبنبرة موحدة» فيما يخص «التوجه العربي الجديد تجاه سورية»، مع الإصرار على أن القرار ٨٩١٤ الذي اتخذته جامعة الدول العربية لا رجعة فيه»، كما جرى التوافق بين الأطراف سابقة الذكر على أن الخطاب الموجه إلى أعضاء يمثلون مراكز ثقل في مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين يجب أن يتركز على المخاطر التي يشكلها استمرار الأزمة السورية على الأمن القومي العربي وعلى الاقتصادات العربية التي راحت تداعيات تلك الأزمة تظهر على نسجها بوضوح منذ أعوام، في حين أن تداعياتها على الأولى، أي على الأمن القومي العربي، كانت قد تمظهرت جلياً منذ أعوام الأزمة الأولى عبر قضايا عديدة مثل «مشاكل الحدود» والمنظمات الإرهابية التي راحت تتكاثر بفعل فقدان الاستقرار، إضافة إلى ملف «اللاجئين» السوريين الذين تستضيف الدول العديد من دول الجوار السوري، فيما الآمال، تضيف تلك التقارير، تنصب لدى القائمين بالفعل على إمكان أن يغادر الأميركيون حالة «التلهم» تجاه «السلوك العربي المستجد» التي أبدتها دوائر أميركية عديدة من دون أن يكون هناك توافق تام حولها بين كل تلك الدوائر إن في «التأييد» الإيجابي لخصوصاً أن الإدارة الأميركية الراهنة لا تمتلك بديلاً من ذلك السلوك، ناهيك عن الفشل الذي عانته السياسات الأميركية تجاه الأزمة السورية على امتداد إداراتها الثلاث التي عاصرت عمر الأزمة السورية.

من الواضح أن هناك العديد من التحفظات الأميركية والأوروبية تجاه مسألة عودة سورية إلى محيطها العربي، وكذا عودتها للعب دورها في الإقليم الذي كان أشبه بالمحور الذي يدور حوله قطبا الرحى، وإذا ما كان العرب، بقيادة سعودية، مدركين لكل تلك المحاذير الناجمة بفعل تعقيدات من بينها الوضع الجيوسياسي الحاكم للجغرافيا السورية وكذا محاولات الخارج للسيطرة على قرارها، فإنهم يبدون استعداداً للسير على طريق «فككة» تلك التعقيدات، أو الوصول إلى حلول وسط لها، واضعين في حسبانهم أن خيار العودة للوراء هو أمر مستحيل انطلاقاً من حقيقة مفادها أن العودة للوراء، ستكون لها ارتداداتها الكبرى ليس على الجغرافيا السورية فحسب بل على كل جغرافيات الجوار التي باتت تعاني التهديد بالانفجار عينه الذي تعانيه الأولى.

تبدو الرياض، ومن ورائها دول عربية عديدة، وكأنها أخذت تنسير، ما بعد استصدار القرار ٨٩١٤، على طريق التمكين الدولي لهذا الأخير ومحاولة إزالة أي تهديد جوهري له، مستندة في ذلك إلى خطة منهجية تبدو ليست وليدة هذه المرحلة التي خرجت فيها إلى العلن.

الاحتلال التركي يواصل التغيير الديموغرافي وبناء وحدات سكنية في عفرين!

واصل الاحتلال التركي عمليات التغيير الديموغرافي في محيط مدينة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي عبر إقامه على بناء المزيد من الوحدات السكنية لقولوطين عائلات المسلحين الذين أرسلوا للقتال خارج سورية.

وأقدمت قوات الاحتلال التركي على إنشاء وحدة سكنية جديدة في قرية كفر روما التابعة لناحية شرا التابعة لمدينة عفرين وأخرى بالقرب من القرية ذاتها، وفق ما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية أمس.

وتلقت الوكالة عن مصادر من عفرين قولها: «في إطار تغيير ديموغرافيتها، أنشأ الاحتلال التركي مستوطنة (وحدة سكنية) جديدة في قرية كفر روما التابعة لناحية شرا، وذلك لتوطين أسر مرتزقته الذين أرسلوا إلى الخارج».

وحسب المصادر، فإن الوحدة السكنية تتألف من ٥٠ مبنى، كل مبنى مؤلف من ٤ طوابق.

وأكدت المصادر أن الاحتلال يعمل على إنشاء مستوطنة أخرى بالقرب من القرية ذاتها، تضم أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية، ولا يزال العمل عليها جارياً.

ومنذ سنوات يواصل الاحتلال التركي عملية التغيير الديموغرافي في المناطق التي يحتلها في سورية، من خلال استمراره بإقامة وحدات سكنية جديدة، لتوطين مسلحي الميليشيات الموالية له وخاصة العناصر من الفئال في إدلب.

وكالات

أشاد بوقوف أبناء إدلب إلى جانب الجيش العربي السوري وبالإقبال الكثيف على التسويات

الهلال من خان شيخون: مؤتمرنا القادم سنعقده في مدينة إدلب بعد تحريرها

الوطن

أشاد الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي هلال الهلال بصمود ووقوف أبناء محافظة إدلب إلى جانب بواسل الجيش العربي السوري خلف قيادة الرئيس بشار الأسد، معرباً عن تقديره للإقبال الكثيف على مراكز التسويات بعد المكرمة الأخيرة التي خص بها الرئيس الأسد أهالي إدلب، والتي تدل على الوعي العالي لأبناء هذه المحافظة وغيرتهم على وطنهم.

وتتابع الفروع الحزبية عقد مؤتمراتها السنوية، حيث عقد أمس المؤتمر السنوي لفرع إدلب للحزب بحضور الهلال في مدينة خان شيخون، واستهل كلمته بنقل تحية الرئيس الأسد الأمين العام للحزب لأعضاء المؤتمر، متمنياً لهم التوفيق والنجاح في أعمال مؤتمرهم.

وشدد الهلال على أهمية دور البعث في المرحلة القادمة، مضيفاً، بناء البشر هو مسؤولية كل بعثي بعد أن تكاتفوا أعداء العروبة لزرع الفكر الإرهابي في المنطقة، لكن وعي أبناء محافظة إدلب كان كبيراً، بشار الأسد بتحرير حلب ودير الزور وحمص ودرعا ووقى بوعده، وبتجدد وعده بتحرير إدلب من الإرهابيين قريباً وسنعقد مؤتمرنا القادم في مدينة إدلب.

وفي الختام استعرض الأمين العام المساعد الواقع السياسي على الصعيدين الدولي والمحلي، وأجاب عن كل تساؤلات واستفسارات أعضاء المؤتمر.

من جهته أشاد عضو القيادة المركزية للحزب مهدي دخل الله بالدور الفعال لمدارس الإعداد الفرعية على مستوى القطر وما لها من دور هام في إعادة بناء الإنسان.

بدوره أجاب محافظ إدلب ثائر سلهب عن مداخلات وتساؤلات أعضاء المؤتمر فيما يتعلق بالجانب الخدمي.

وخلال المؤتمر ناقش المؤتمرون العديد من القضايا السياسية والتنظيمية والخدمية، حيث تمحورت مداخلات أعضاء المؤتمر حول إعادة ترميم المرافق الخدمية في المناطق المحررة وتحسين الواقع الكهربائي وتأمين وسائط النقل بين أرياف المحافظة المحررة، ومن ثم اختتمت أعمال المؤتمر بتلاوة برقية وفاء وولاء للرئيس بشار الأسد.

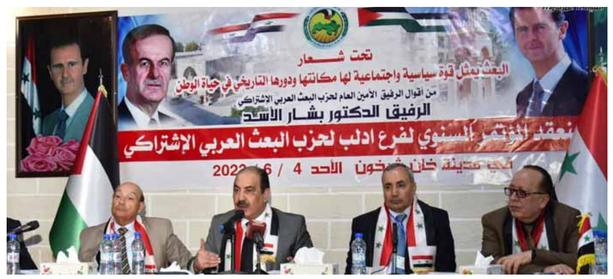

الأمين العام المساعد للحزب هلال الهلال خلال المؤتمر السنوي لفرع إدلب لحزب البعث العربي الاشتراكي (عن الانترنت)

«الليرة السوري» أكد تبعية المعارضة لدول خارجية وأنها فقدت أدوات الضغط في الشارع

بعد الانفتاح العربي على دمشق.. «هيئة التفاوض» تدعو لاستئناف المفاوضات معها!

من مشاركة سورية في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية في جدة (عن الانترنت)

وجدت ما يسمى «هيئة التفاوض» المعارضة نفسها مضطرة للدعوة لاستئناف المفاوضات المباشرة مع الحكومة السورية بعد الضربة الموجعة التي تلقتها نتيجة الانفتاح العربي على دمشق وعودتها إلى مقعدها في جامعة الدول العربية على الرغم من انتقادها لهذا الأمر، مبررة ذلك بالقول إن التطورات الدولية والإقليمية والحراك النشط الخاص بالمسألة السورية تؤمن ظرفاً مناسباً لاستئنافها، على حين اعتبر ما يسمى «الحزب الليبرالي السوري» المعارض، أن تبعية «المعارضة السورية» للعديد من الدول، أدت إلى جمودها وعدم قدرتها على العمل والمناورة السياسية، وأن هذه التبعية أبعدت الكفاءات عن صفوفها ليحل مكانها أشخاص وجهات يفتقدون الإبداع السياسي.

واتفقت الأطراف المشكلة لـ«الهيئة» التي تسيطر عليها الإدارة التركية ويعد الـ«ائتلاف المعارض» الذي يهيمن عليه تنظيم «الإخوان المسلمين» عمودها الفقري في اجتماعها لليوم الثاني في جنيف سويسرا على بيان ختامي موحد، قالت فيه: إن سمة «الهيئة» التزام الحكومة السورية «بقرارات الشرعية الدولية»!

وأول من أمس، بدأت اجتماعات «الهيئة» في جنيف بحضور ٢٨ عضواً من أصل ٣٦، وسط مقاطعة أطراف عدة للتباحث في المفاوضات المباشرة، حسبما ذكر موقع «الميادين» أمس.

وحسب بنود القرار الدولي ٢٢٥٤، ووفق جدول أعمال وجدول زمني محددين، وعدم اقتصار هذه المفاوضات على استئناف أعمال لجنة مناقشة الدستور، رأت «الهيئة» في بيانها أن المفاوضات من الممكن أن تستأنف.

ورحب بيان «الهيئة» بقيام عمّان الصادر عن عدد من وزراء الخارجية العرب في اجتماع «الهيئة» في جنيف، في محاولة لتقريب «منصاتها»، في ظل الانفتاح العربي والدولي الكبير على الحكومة السورية.

وأوضح درار أن «هيئة التفاوض» أصبحت خارج اللعبة السياسية بعد التطبيع مع القيادة السورية «وليس لديها أي اعتماد منذ ثلاث سنوات في السعودية أيضاً».

وبشأن «منصة القاهرة» قال إنها «لا تشارك لأنها بالأساس منفرطة وبقي فيها شخص واحد وهو فراس الخالدي الذي أصدر بياناً بعدم المشاركة».

على حفل سواز اعتبر ما يسمى رئيس أحرار «الحزب الليبرالي السوري» يسام القوتلي في تصريح نقلته وكالة «نورث برس» الكردية أمس، أن «المعارضة السورية» لم تعمل مع الدول على تقاطع المصالح، بل عملت بنوع من التبعية لهذه الدول، ما أدى إلى جمودها وعدم قدرتها على العمل والمناورة السياسية، زاعماً أن ذلك أعطى فرصة للدولة السورية للعودة إلى الحاضنة العربية».

ورأى أيضاً أن هذه التبعية أبعدت الكفاءات عن صفوف «المعارضة»، ليحل مكانها أشخاص وجهات يفتقدون «الإبداع السياسي»، وقال: إن هذه المعارضة للأسف «فقدت أدوات الضغط في الشارع السوري».

وكالات

ملامح مواجهة مرتقبة إثر توتر بين «النصرة» و«فرقة الغرباء» في إدلب

ظهرت في المنطقة التي يسيطر عليها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي شمال غرب سورية ملامح بداية مواجهة مقبلة بين التنظيم وما تسمى «فرقة الغرباء» الإرهابية التي يقودها الإرهابي الفرنسي عمر أوسن، وحسب مواقع إعلامية معارضة توعدت «الغرباء» بإصدار سلسلة مقاطع فيديو، للرد على ما وصفته بالافتراءات التي تروجها لها بحق أوسن ومسلحيه.

وذكرت «الغرباء» عبر تسجيل مصوّر في ٢٣ أيار الماضي أن السلسلة تتناول قضية تلو الأخرى من مزاعم كاذبة لـ«النصرة»، وتثبت أن الأخير يقتلهم إلى الأمانة والنزاهة، ولا يمكن الولوغ بها.

وبعد يومين من التسجيل، انتشرت أنباء عن اعتقال «النصرة» الإرهابي الفرنسي أبو الحسن، أحد مسلحي «الغرباء» عبر كمين وهو ما نفاه «النصرة».

واستنكرت «الغرباء» الاعتقال لتظهر حالة جديد واحتكاك بين «النصرة» المتمرس في إقصاء مخالفيه وبين مسلحي «الغرباء» الذين طالهم تضييق «النصرة» خلال سنوات ماضية بعد وصولهم إلى إدلب عام ٢٠١٣.

وأشارت الغرباء عبر التسجيل إلى اتهامات كيدية روّج لها «النصرة» التي كان له مصلحة كبيرة في قضية اختطاف طفلة عام ٢٠١٨ واتهام أوسن بذلك، قبل تسليمها لوالدتها في بلجيكا، وأنه تم الترويج للقضية على نطاق واسع، للحصول على اعترافات دولية وجني أرباح مالية، وفق «الغرباء».

واعتبرت «الغرباء» أنه لا يوجد خيار سوى دحض الافتراءات من خلال إنتاج سلسلة من الفيديوهات خاصة بعد سجن أوسن من «النصرة» لمدة ١٧ شهراً والإفراج عنه في الـ٣١ من كانون الثاني ٢٠٢٢، وزيادة الافتراء عليه.

الخلافات بين «الغرباء» و«النصرة» ليست جديدة على الطرفين إذ مارس «النصرة» التضييق على جميع التنظيمات الإرهابية التي لم تتماش مع سياسته في المنطقة، وخصوصاً الإرهابيين الأجانب.

وتشهد قرى وبلدات في إدلب بشكل يومي مظاهرات للمطالبة بالإفراج عن معتقلين في سجون «النصرة»، ولرفض سياسة الاعتقالات التي ينفذها التنظيم وذلك عقب حملة اعتقالات ضد أفراد عوائل ينتمون إلى ما يسمى «حزب التحرير» الإرهابي.

وتنتشر «الغرباء» في مخيم قرب الحدود التركية شمال إدلب يحيط به جدار شيد مسلحوها للحفاظ على خصوصيتهم مع عوائلهم.

ومنزعجة أوسن تقول السلطات الفرنسية إنه مسؤول عن تجنيد ٨٠ بالمئة من الجهاديين الذين يتحدرون للقتال الفرنسية من ذهبوا إلى سورية في ٢٠١٣ وترأس فرقته الإرهابية.

ونشر أوسن سلسلة من مقاطع الفيديو تحت اسم «EHH 19» نسبة إلى الـ١٩ مسلماً الذين قاموا بهجمات الـ١١ من أيلول في أميركا عام ٢٠٠١.

وفي عام ٢٠١٦، صنفت الخارجية الأميركية أوسن كـ«إرهابي عالمي»، وقالت: إنه يتزعم جماعة تضم حوالي ٥٠ مقاتلاً أجنبياً في سورية، شاركت في عمليات إرهابية مع النصرة.

ويوجد في مناطق الشمال السوري إرهابيون أجانب أتوا من مختلف دول العالم خاصة في عام ٢٠١٣ عبر تركيا، وانخرط معظمهم في القتال ضد الجيش العربي السوري.

وكالات

نقل تحيات الرئيس الأسد للرئاسات الثلاث وبحث تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية

المقداد يثمّن خلال لقائه الرئيس رشيد مواقف بغداد والسوداني يؤكد ترابط الأمن الوطني العراقي بالسوري

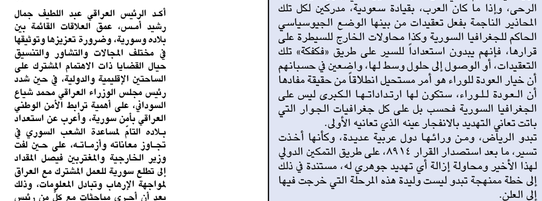

• رشيد: أهمية التعاون بين البلدين لملاحقة فلول الإرهاب وضبط الحدود

• الحلبوسي: ندعم سورية في ممارسة دورها العربي والإقليمي والدولي

أكد الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال رشيد أمس، عمق العلاقات القائمة بين بلاده وسورية، وضرورة تعزيزها وتوثيقها في مختلف المجالات والتشاور والتنسيق حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحتين الإقليمية والدولية، في حين شدد رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، على أهمية ترابط الأمن الوطني العراقي بأمن سورية، وأعرب عن استعداد بلاده التامّ لمساعدة الشعب السوري في تجاوز معاناته وأزماته، على حين تلقت وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد في قطع سورية للعمل المشترك مع العراق لمواجهة الإرهاب وتبادل المعلومات، وذلك بعد أن أجرى مباحثات مع كل من رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي بشأن عودة النازحين والمهجرين السوريين إلى بلدهم ورئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي فائق زيدان حول استكمال النقاشات التي أجراها الأخير خلال زيارته الأخيرة إلى سورية.

وأكد الرئيس رشيد خلال استقباله المقداد أهمية تطوير العلاقات مع سورية إدراكاً منه لأهمية ذلك على صعيد المنطقة.

وأكد الرئيس رشيد وقوف الشعب العراقي إلى جانب الشعب السوري الشقيق خلال كارثة الزلزال ودعمه بكل ما يمكن، ما يعكس الترابط الأخوي بين الشعبين.

من جانبه ثمّن المقداد موقف العراق المشرّفة إزاء سورية ودوره الدبلوماسي الخلاق من أجل استئناف مشاركتها في اجتماعات الجامعة العربية، مشيراً إلى تطلّع سورية لتعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين والعمل المشترك لمواجهة الإرهاب، وتعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري.

كما شرح المقداد الآثار الكارثية للعقوبات المفروضة على الشعب السوري، وأعرب عن سعادته للتطورات المهمة في العراق على الصعيد السياسي والتنموي والأمني، والتي انعكست إيجاباً على المستويين الإقليمي والدولي، مثمناً دور العراق الإيجابي والواضح في مساعدة سورية، وخصوصاً خلال فترة الأزمة، وأيضاً في مواجهة التداعيات الكارثية للزلزال الذي أصابها.

كما أكد المقداد دعم سورية للجهود العراقية ودورها المحوري في المنطقة لتوطيد العلاقة بين الأشقاء العرب، معرباً عن الرغبة في العمل المشترك لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ومواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب.

وأعرب رئيس الوزراء العراقي عن استعداد بلاده للتعاون مع سورية في المجالات الثقافية والاقتصادية، وتسهيل المبادلات التجارية بين البلدين.

بدوره نقل المقداد لرئيس الوزراء العراقي تحيات الرئيس الأسد، معرباً عن تقدير الحكومة السورية لمواقف العراق الداعمة لسورية في مواجهة الأزمات، وفي استضافته عدداً كبيراً من المواطنين السوريين.

بدوره ذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب العراقي في بيان نقلته وكالة الأنباء «نينا»، أن المقداد التقى الحلبوسي وبحث معه العلاقات الثنائية بين البلدين، والعمل على تعزيز أفاق التعاون الثنائي، وتنسيق العمل المشترك لتحقيق الاستقرار في سورية، وعودة النازحين والمهجرين من أبناء الشعب السوري الشقيق إلى بلدهم.

وحسب البيان أكد الحلبوسي خلال اللقاء موقف العراق الثابت تجاه سورية الشقيقة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، ودعم عودة سورية إلى محيطها العربي وممارسة دورها في المساحات العربية والإقليمية والدولية.

من جانبه نقل المقداد إلى رئيس مجلس النواب تحيات الرئيس الأسد، مشيداً بالجهود التي بُذلت من قبله خلال رئاسته اجتماع الاتحاد البرلماني العربي في بغداد والخطوات التي أسهمت في إعادة سورية إلى محيطها العربي، معربا عن تقدير حكومة بلاده لمواقف العراق الداعمة لسورية في مواجهة الأزمات.

وأول أمس وصل المقداد إلى العاصمة العراقية بغداد في زيارة رسمية تلبية لدعوة من نائب رئيس مجلس الوزراء- وزير خارجية جمهورية العراق فؤاد حسين لإجراء مباحثات مع القيادة العراقية وكبار المسؤولين العراقيين بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ومناقشة سبل تطويرها.

وكان في استقبال المقداد وكيل وزارة الخارجية العراقي، وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية العراقية، وسفير سورية في العراق.

ويرافق المقداد خلال الزيارة بعض المديرين في وزارة الخارجية والمغتربين

وكالات

بحث مع نظيره العراقي تعميق العلاقات والارتقاء بها

المقداد: تنسيق الجهود لتجاوز آثار الإجراءات الاقتصادية القسرية

حسين: الوضع الإنساني صعب ويحتاج لتحرك ثنائي وإقليمي ودولي

• المقداد: نتطلع لأفضل العلاقات وهذه توجيهات الرئيس بشار الأسد

• حسين: علاقاتنا تاريخية وعميقة وموقفنا ثابت بدعم سورية والوقوف إلى جانبها

أكد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أمس ضرورة عمل سورية والعراق معاً لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه والتنسيق الجهود لتجاوز آثار الإجراءات الاقتصادية القسرية الغربية التي لا هدف لها إلا تجويع الشعوب، على حين وصف نظيره العراقي فؤاد حسين الوضع الإنساني في سورية بالصعب ويحتاج إلى تحرك على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي لمعالجته.

وخلال زيارته إلى بغداد بحث المقداد مع حسين سبل تعميق العلاقات بين البلدين والارتقاء بها لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين وأكدا الحرص على تعزيز التنسيق الثنائي في المحافل العربية والإقليمية والدولية حيال جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وقال المقداد خلال مؤتمر صحفي مشترك مع حسين عقب مباحثاتهما حسب وكالة «سانا»: أنا في بلدي وأشعر بالاعتزاز لزيارة بغداد عمق التاريخ والحضارة، وعندما نزورها فإن هذا يعطينا دائماً دافعاً لبذل كل الجهود من أجل الاستمرار بتعزيز أواصر الحل فموقف سورية والعراق واحد لمواجهة التحديات المشتركة وعندما يكون هناك تواصل دائم بين قيادتي البلدين وتتوحد إرادة شعبيهما يمكن مواجهة جميع المخاطر معرباً عن الشكر للعراق للمساعدات التي قدمها لسورية عقب كارثة الزلزال.

وتابع: «ناقشنا الأوضاع والعلاقات الثنائية واتفقنا على مواصلة التعاون لتطويرها في جميع المجالات وتعزيز التنسيق في التجاوب الاقتصادي وتتطلع لأفضل العلاقات بين البلدين، وهذه هي توجيهات الرئيس بشار الأسد لتكون هذه العلاقات إستراتيجية وبناءة بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين والإقليم والعالم».

وأضاف: «سنلتقي قريباً في اجتماع هيئة المتابعة العربية في العراق لكي يكون هناك خط عربي في إطار دعم سورية وإنهاء التحديات التي تواجهها وخاصة تلك الناجمة عن وجود التنظيمات الإرهابية في محافظة إدلب وفي الشمال الشرقي وإنهاء الاحتلال الأميركي لبعض الأراضي السورية» مشيراً إلى أن سورية تريد حل هذه المشاكل بما يحفظ سيادتها وسيادة العراق أيضاً مؤكداً أن سورية يؤذي العراق والعكس صحيح.

وشدد على ضرورة عمل البلدين معاً لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه وعلى خطر المخدرات وتنسيق الجهود لتجاوز آثار الإجراءات الاقتصادية القسرية الغربية التي لا هدف لها إلا تجويع الشعوب، وهي عقوبات غير أخلاقية مبيناً أن الشعب العراقي الذي تعرض للعقوبات لعرف أن من يتأثر بها هو الشعب وليست الحكومات لذلك يجب المضي معاً لإنقاذ الآخرين بأن هذا الأسلوب المناسب الذي يجب أن يحكم العلاقات بين الدول ويجب رفع هذه الإجراءات عن سورية لأنها فاقمت معاناة شعبها.

وبشأن عودة سورية إلى الجامعة العربية أكد المقداد أن سورية كانت دائماً قلب العروبة ووجودها في إطار عمل المؤسسات العربية سيعزز ثقل هذا العمل ومعطى أملاً متجدداً للشعوب العربية، قائلاً: «عندما نعمل كدول بعد واحدة من أجل مواجهة ما نتعرض له فإن قوتنا ستزداد والعراق ممراً لها ومن المهم العمل مع الدول المحيطة الصعيد الداخلي لتلبية متطلبات بدائنا الاقتصادية والسوري.

وأشار حسين إلى أن الوضع الإنساني في سورية صعب ويحتاج إلى تحرك على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي لمعالجته وهو تكتل اقتصادي يضم خمس دول روسيا والصين، وهو تكتل اقتصادي يضم خمس دول هي الصين والهند وروسيا وجنوب أفريقيا والبرازيل، ويأتي الاسم من الأحرف الأولى لأسماء هذه الدول الخمس، «BRICS»، وتتميز دولها بسرعة نموها الاقتصادي، والإفلات من أي عقوبات اقتصادية محتملة هو هدف مهم للتكتل.

أنشأت «بريكس» في ٢٠١٢ بنك التنمية برأس مال ١٠٠ مليار دولار، لتعزيز البنية التحتية في الدول الأعضاء، ولدعم العملة الموحدة المزمع إصدارها، وتحقيق السيولة السريعة لأعضاء التكتل.

ذكر بيان قمة السبع في هيروشيما أن تعزيز الصين المتسارع لترسانتها النووية يشكل تهديداً للاستقرار العالمي والإقليمي كما أقرت المجموعة عقوبات جديدة على روسيا على خلفية الحرب الأوكرانية.

الصين وروسيا ومن خلال «بريكس» تشكلان تهديداً كبيراً للدول الغربية، وما صدر عن بيان مجموعة السبع بشأن الحاجة إلى التنسيق بين دول المجموعة تجاه ما سموه «الإكراه الاقتصادي»، ليس إلا دليلاً على قلق المجموعة من توسع تحالف «بريكس» ومستقبله.

كشفت بيانات نشرت في نيسان من ٢٠٢٣ عن تفوق مجموعة «بريكس» لأول مرة على دول مجموعة السبع بعد أن وصلت مساهمتها في الاقتصاد العالمي إلى نسبة ٣١,٥ بالمئة مقارنة مع ٣٠.٧ بالمئة للقوى السبع الصناعية.

نسب النمو أفضل في دول «بريكس» التي لديها فائض بمقدار ٣٩٤ مليار دولار في ٢٠٢١، مقابل عجز بمقدار ٣٦٢ مليار دولار للدول السبع، واستحواذها على ربع احتياطي العالم من الغاز، حيث لديها فائض في الإنتاج يعادل ٥٠ مليار متر مكعب.

نما اقتصاد «بريكس» خلال آخر عشرة أعوام بمعدل ٧٠ في المئة، وذلك ثلاثة أضعاف النمو الذي حققته مجموعة السبع خلال الفترة ذاتها، ما يعني أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول «بريكس» قد يتجاوز نظيره في مجموعة السبع في أقل من عقدين حال استمر نموه بذات الوتيرة وقد أقرت قمة دول «مجموعة السبع»، نهجاً لمعالجة ما سمته الإكراه الاقتصادي، وإنشاء منصة لمواجهته.

وأعربت المجموعة عن قلقها بشأن الارتفاع في حوادث الإكراه الاقتصادي، إن الهدف الأساسي لمنصة مجموعة السبع كبح الصعود الاقتصادي لكل من الصين وروسيا وهناك تضخيم كبير من مجموعة السبع بحق الممارسات الصينية تجاه بعض الدول حين تقوم بأعمال توحي بالاعتراف بتايوان، ومخالفة مبدأ الدولة الواحدة، وهو المبدأ الذي تعترف به الولايات المتحدة منذ ١٩٧٩.

يشعر أعضاء مجموعة السبع بورخزة الإكراه الاقتصادي عندما يتعارضون مع بكين، ومثال على ذلك، توقفت الصين عن شراء زيت الكانولا الكندي بعد أن ألقت السلطات هناك القبض على مسؤول تنفيذي لشركة «هواوي تيكنولوجيز» بناء على طلب الولايات المتحدة.

دول «بريكس» لديها خطط مدروسة للحد من هيمنة الدولار، وسبه استخدام للسياسة النقدية من الولايات المتحدة، كاستخدامها كأداة لفرض عقوبات اقتصادية.

النائب الأميركي الجمهوري من ولاية أوكلاهوم توم كول، قال في مجلس النواب في أيار الماضي: «يشكل الإكراه الاقتصادي الصيني، تهديداً واضحاً للاستقرار الاقتصادي الأميركي وأمننا».

بيان «قمة السبع» بهيروشيما كان محاولة لترميم الشقوق التي ظهرت في بنيان نظام الهيمنة الغربي على العالم وهو تعبير عن حالة تشنجية ما انفكت وتيرتها تتعالى منذ بداية الحرب الأوكرانية.

وفي المقابل تسعى «بريكس» الصاعدة، لتأسيس عالم «متعدّد الأقطاب»، لم تعد فيه الولايات قوة عظمى وحيدة.

وعلى هذا الطريق، تخوض بكين إحدى أعظم معاركها سلمياً، عارضة نموذجها السياسي والاقتصادي والتنموي في وجه السياسات الغربية، الهادفة إلى حصارها أمنياً واقتصادياً وتكنولوجياً.

خاتماً لا يشعر الرئيس الأميركي بالخجل بوجوده في مدينة هيروشيما اليابانية التي أقدم أسلافه على قصفها بقنابل ذرية في نهاية الحرب العالمية الثانية وقتلوا عشرات آلاف من البشر، وإعلان قمة هيروشيما «ضرورة تحقيق هدف: عالم خال من الأسلحة النووية».

وكالات

قولاً واحداً
الدكتور قحطان السيوفي

«بريكس» الصاعدة بمواجهة مجموعة دول السبع

المشهد العالمي الحالي يشير إلى تطور مجموعة «بريكس» المتصاعد بمواجهة مجموعة دول السبع الصناعية لاستحداث نظام متعدد الأقطاب يسحب البساط من تحت أقدام الولايات المتحدة الأميركية التي لعبت دور «شرطي العالم» منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تأسست مجموعة السبع عام ١٩٧٥ عقب أزمة النفط، لتضم دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان، ولا يستند عملها إلى معاهدة وليس لها أمانة ولا مقر دائم.

تعرضت المجموعة لانتقادات تتهمها بإعادة سيناريو الحقبة الاستعمارية عندما كان الشمال يتحكم بدول الجنوب، كما أنها محط معارضة جماعات ضد العولمة، بالمقابل تواجه مجموعة السبع من قبل تكتل دول «بريكس» الذي تتزعمه روسيا والصين، وهو تكتل اقتصادي يضم خمس دول هي الصين والهند وروسيا وجنوب أفريقيا والبرازيل، ويأتي الاسم من الأحرف الأولى لأسماء هذه الدول الخمس، «BRICS»، وتتميز دولها بسرعة نموها الاقتصادي، والإفلات من أي عقوبات اقتصادية محتملة هو هدف مهم للتكتل.

أنشأت «بريكس» في ٢٠١٢ بنك التنمية برأس مال ١٠٠ مليار دولار، لتعزيز البنية التحتية في الدول الأعضاء، ولدعم العملة الموحدة المزمع إصدارها، وتحقيق السيولة السريعة لأعضاء التكتل.

ذكر بيان قمة السبع في هيروشيما أن تعزيز الصين المتسارع لترسانتها النووية يشكل تهديداً للاستقرار العالمي والإقليمي كما أقرت المجموعة عقوبات جديدة على روسيا على خلفية الحرب الأوكرانية.

الصين وروسيا ومن خلال «بريكس» تشكلان تهديداً كبيراً للدول الغربية، وما صدر عن بيان مجموعة السبع بشأن الحاجة إلى التنسيق بين دول المجموعة تجاه ما سموه «الإكراه الاقتصادي»، ليس إلا دليلاً على قلق المجموعة من توسع تحالف «بريكس» ومستقبله.

كشفت بيانات نشرت في نيسان من ٢٠٢٣ عن تفوق مجموعة «بريكس» لأول مرة على دول مجموعة السبع بعد أن وصلت مساهمتها في الاقتصاد العالمي إلى نسبة ٣١,٥ بالمئة مقارنة مع ٣٠.٧ بالمئة للقوى السبع الصناعية.

نسب النمو أفضل في دول «بريكس» التي لديها فائض بمقدار ٣٩٤ مليار دولار في ٢٠٢١، مقابل عجز بمقدار ٣٦٢ مليار دولار للدول السبع، واستحواذها على ربع احتياطي العالم من الغاز، حيث لديها فائض في الإنتاج يعادل ٥٠ مليار متر مكعب.

نما اقتصاد «بريكس» خلال آخر عشرة أعو